# كيف يجب ان ننظر الى اصلاح الجامعة واصلاح هياكلها ؟

يحمل هذا التقرير ردا على مشروع اصلاح الجامعة وهياكلها الذي طرحه وزير التربية ، ويحمل نظرة المجموعة الطلبية في كلية الاداب الى كيفية الاقدام على اصلاح الجامعة وهياكلها . وقد اعد هذا التقرير نواب الفرق بعد نقاش دار في الاوساط الطلبية يقومون في ذلك وعيهم للمشاكل الحقيقية التي تعيشها الجامعة كمؤسسة تربوية ترتبط ارتباطا عضويا بالحياة الوطنية وتعكس المطامح الشعبية في سبيل ثقافة وطنية وتعليم ديمقراطي .

ولقد عرض مشروع وزير التربية على الطلبة عن طريق الصحافة دون ان يشاركوا في وضع هذا المشروع . ونحن نعتقد ان مثل هذه الطرق التي تبعد الطلبة عن كل ما يهم الجامعة هي استمرار لطريقة قديمة في الاستشارة الامر الذي يجعل الحلول المعروضة عديمة الجدوى ولا تتصل في شيء المشاكل والازمات التي يحاول المشروع حلها .

ومشروع وزير التربية يصنع لنفسه اسسا ومنطلقا خاطئة فهو يقترح اقتراحات بعيدة عن ان تكون الحل الواجب والكافي للازمة التي تعيشها الجامعة سواء في طرق تدريسها او في كيفية تسييرها او في مدى مشاركة الطلبة مشاركة فعلية وواسعة تسمح لهم بالادلاء بارائهم سواء كان ذلك في الحياة الجامعية او في الحياة القومية بحكم ارتباط الجامعة بهذه الحياة .

فالازمات داخل الحياة الجامعية ليست نوبات دورية تنتاب عقول الطلبة وليست مشاكل ذاتية ذات الطابع الاخلاقي او النفساني كما يحاول المشروع ان يقدم ذلك . اننا نعتقد ان المشاكل في الجامعة هي نتيجة وضع موضوعي اسبابه عميقة داخل الحياة الطلبية من ناحية وداخل الحياة الوطنية من ناحية اخرى : ذلك ان علاقة سياسية التنمية والاختيارات الجذرية لهذه السياسة بالسياسة التربوية علاقة متينة مما يجعل ان اى تغيير في السياسة العامة له تأثير على السياسة التربوية ولذلك نرى ان السياسة التربوية التي تميز السنين الاخيرة بشعارات الانتقاء والتصفية هي من احد الحلول المبارزة التي تعيشها الجامعة .

ونتيجة لذلك ونتيجة لعوامل اخرى ذات طابع سياسي على الخصوص كانت الحياة الطلبية والجامعية تحت وصاية قوى خارجة عن الطلبة والجامعة ، ويبرز ذلك خاصة في :

1) في مستوى المنظمات الطلبية : اذ ان الطلبة الى الان محرومون من جهاز نقابي ديمقراطي يمثلهم ويوصل اراءهم في الحياة الجامعية والوطنية .

2) في مستوى التسيير الجامعي : ذلك ان التسيير الذاتي لهذه المؤسسة لم يتحقق لحد الان اذ وقع ابعاد المعنيين بالامر من الطلبة والاساتذة بطريقة او باخرى عن تسيير الجامعة تسييرا ديمقراطيا من اجل ربط الجامعة ربطا فعليا وحقيقيا بالحياة الوطنية تطابقا مع المطامح الشعبية وحب وطن ذاتية الجامعة .

وعلى هذا الاساس فاننا نكون قد وضعنا ثلاثة اسباب رئيسية للمشاكل الجامعية التي كثيرا ما تتعرض الى ازمات وحسب هذه الاسباب سنحاول ايضاح نظرتنا في كيفية اصلاح الهياكل الجامعية معتمدين على محاور ثلاث نعتقد انها من اصول المشاكل وهي :

1) السياسة التربوية
2) التمثيل البرلماني
3) استقلال الجامعة وتسييرها الذاتي .

# السياسة التربوية

## مقدمة : ديمقراطية التعليم

ان حق التعليم الذي نص عليه الدستور يعتبر كسبا افتكه الشعب طيلة نضاله ضد الاستعمار وقد كان هذا النضال الجماهيري موجها للتحرر من السيطرة السياسية والتبعية الايديولوجية والاستغلال الاقتصادي اذ ان هذا الاستقلال الذي حصل عليه شعبنا كانت غايته تحقيق التطلعات المشروعة للجماهير الشعبية والمتمثلة في تغيير الظروف الحياتية الملموسة وتحسين الوضع الاقتصادي عامة والدخل الفردي خاصة ثم المشاركة في الحياة السياسية للبلاد والحصول على ثقافة قومية ، ان مشاركة الجماهير الشعبية في التسيير هي الضمان الوحيد لتجنب الستوا ثانية في ايدي الاستعمار في شكله الجديد ( الامبريالية الاقتصادية والثقافية) فهذا الاستقلال الذي هو رديف البناء الاقتصادي المستقل الذي يجب ان يخدم الحاجيات الداخلية للجماهير مباشرة واختيار كهذا يتطلب تكوين اطارات قومية لا تتوفر الا بواسطة التعليم ، فديمقراطية التعليم يجب ان تتكامل مع تعميمه لان ذلك يعني القضاء على الفوارق ، وهو يسعى باقرار تكافؤ الفرص والحظوظ لجميع التلامذة المنتمين لاوساط اجتماعية متفاوتة ان ديمقراطية التعليم الفعلية تعني :

1) القضاء الفوارق بين الاطفال المنتمين الى طبقات مختلفة من جهة وبين الجنسين من جهة اخرى .
2) القضاء الفوارق الجهوية وهذا يتطلب تركيز تجهيزات تربوية ملائمة في جميع الجهات تسمح بتعليم كل التلاميذ الذين هم في سن الدراسة وتسمح ايضا بتوفير اطارات تربوية كافية وكفأة .
3) ايجاد مضمون ثقافي شعبي ينبع من الواقع الاجتماعي للانسان التونسي بحيث يقر استقلال البرامج من كل تدخل ايديولوجي ويقر ايضا تعريب البرامج وتونستها لتحقيق ثقافة قومية .
4) كما تعني بالدرجة الاولى اقرار تعليم مجاني واجباري لجميع التلامذة .

## كيف نعرف المشروع الوزاري المشاكل التي تمر بها السياسة التربوية ؟

لقد تناول وزير التربية القومية الازمات التي عاشتها المدرسة وركبها تركيبا اعتباطيا حاول فيه تقديم تحليل للحوادث . وهذا التحليل ينقسم الى نوعين :

1) تحليل نفساني يلتجأ فيه الى القول بان نوبات دورية هجرة من حالة نفسية للطلبة .
2) تحليل تقني وفيه نجد شروح الوزير للازمات من زاوية تقنية حيث ارجع اسباب هذه الازمات الى نقائص وادارية مثل عدم وجود قانون اساسي للمدرسين وعدم توفر قاعات الدروس ومثل تداخل وتعطل السلط الادارية . ان هذا التحليل لا يتعدى الاسباب الظاهرية اذ انه لا يبين الدوافع التي تنجر عنها هذه "الحالة النفسية" للطلبة ولا الاسباب التي تقوم عائقا دون تطبيق قانون اساسي للمدرسين ولا تحدد وجود هياكل ادارية وبيداغوجية فعالة .

وخلاصة القول بالنسبة لوزير التربية القومية فان تفسير الازمات التي تمر بها السياسة التعليمية خاضع لاسباب داخلية لهذه السياسة نفسها ولذلك فان الحلول التي قدمها كانت خاضعة لتفسيرات داخلية مما يجعل التحليل يدور في حلقة مفرغة .

## ما هي الحلول لهياكل السياسية التربوية ؟

ونحن نرى ان السياسة التربوية لا يمكن ادراكها وفهمها الا بادخالها ضمن هيكل عام يوجهها اذ انها جزء من هذا الهيكل . ولذلك فان فهمها وتحليلها تحليلا علميا يتطلب ربطها بهذا الهيكل العام الا وهو سياسة

سياسة التطور الاقتصادي والاجتماعي . وبعبارة اخرى فان التلقين من عدد من موع المتعلمين بسبب عدم قدرة سوق التشغيل على الاستيعاب او فتح سوق التشغيل لاستيعاب مجموعة المتعلمين بعل ذلك يرجع الى اختيارات سياسة معينة مرتبطة بعل الارتباط بنوعية الدائم والاسعار التي يقوم عليها .

والى جانب ارتباط سياسة التعليم بسوق التشغيل وقدرتها ونوعيتها فانها ترتبط على مستوى ثان بميزانية التجهيز وميزانية التسيير . كما ترتبط على مستوى ثالث باعداد الادمية الى قطاعات دون اخرى من التعليم ( التعليم الابتدائي او الثانوي او الاعدادي او العالي ) ثم باختيارات التخريج حيث يوجه المتخرجون نحو ميادين معينة دون اخرى وميادين صناعية فنية او سياسية ) .

وعلى ضوء هذه المعطيات النظرية وعلى ضوء ما حددناه من مفهوم لديمقراطية التعليم سنقوم بدراسة سياسة التعليم بتونس منذ الاستقلال .

1) وسوف نتناول في قسم اول ايقاع الدائب الانتقائي المتصاعد وذلك اعتمادا على دراسة كمية ونوعية حسب تطور عدد المرسمين عامة وتطور هذا العدد باعتبار المراحل وبذلك سوف نوجه الاستفسارات الاصلية في سبب الهوة ، وهذه الاستفسارات سوف تسمح لنا بتعيين فترات التصاعد والتوقف والتقهقر وعلى ضوء هذه الدراسة سوف نتناول استنتاج التفاوت الاجتماعي على حسب الجهات من ناحية وعلى حسب الجنس ( ذكور / اناث ) من ناحية اخرى . واذا حاول التثبت من سياسة التنمية والتنقية من عدد المرسمين بالمدارس نستطيع ان نتعرف على الاسباب التي سمحت وساعدت على ظهور هذه السياسة ما نتعرف على الدوافع التي شاركت في تنشيط تصاعد دورة الانتقاء . واننا نعتقد ان تلك الاسباب اذا تمكن بدرجة كبيرة في سياسة التمويل ، ولكن اثبات ذلك لا بد لنا ان نتعرض الى دراسة تطور التمويلات العامة ودراسة تطور المصاريف العامة مقسمة حسب المراحل وهذا التقسيم يسمح لنا بالتعرف على المرحلة التي وقع تمييزها على غيرها من مراحل التعليم . وبعد ذلك نحاول ان نستوضح على ان الاستثمارات في التمويل العام تمس من التجهيز المدرسي او من عدد الاطار المشرف على التعليم، ولذلك سوف نتناول بالدرس تقسيم الميزانية العامة على حسب استعمالها في ميدان التجهيز والتسيير عامة باعتبار المراحل .

2) وفي قسم ثان سوف نحاول ربط السياسة التربوية بالسياسة الاقتصادية من كل ما ينجر عن هذا الربط من تطور وتوقف في السياسة التربوية . فمن ان استطعنا فهم مختلف مراحل السياسة الاقتصادية نستطيع ان نفهم بذلك كيف يمكن لهذه السياسة ان تكون حاجزا في سبيل نمو تصاعدي في السياسة التربوية او العكس .

دراسة تطور التعليم حسب المراحل :

1) سياسة التعليم الابتدائي :

لقد تطور عام في عدد التلاميذ بالابتدائي حيث كان 226.919 سنة 1939 فاصبح سنة 1970 = 923.816 تلميذ ، وخلال الفترة 1959/ 1969 كان معدل النمو السنوي بنسبة 7، 11 ٪ .

ولقد كانت الاحتياطات المحلية في تعميم التعليم تحيط كلا من سنة 1966 لكن نلاحظ ان نسبة 64 ٪ فقط من الاطفال في سن الدراسة استطاعت الدخول الى المدارس في سنة 1966. وان نفس الملاحظة تدل بان رغم كل الاحتمالات فان 60 000 من الاطفال في سن الدراسة لا يمكن استيعابهم في المدارس . ونلاحظ ان هذا العدد لم يستطع ان يحمل الفوارق الاجتماعية ولا الفوارق الجهوية ولا الفوارق الجنسية . ففي حين نجد ان ثلثي الاطفال في سن الدراسة موجودون بالارياف فان نسبة التعليم في البوادي بقيت ضعيفة .

مثال : في ولاية قبلية نجد ان 1/5 السكان في سن الدراسة بينما نسبة المرسمين لا تتجاوز 38 ٪ ، وهي لا تتجاوز في الجبل الابيض 32 ٪ .

وكذلك فان المساواة لم تقع اينما على مستوى الجنسين . فرغم تطور عدد الفتيات بالمدارس الذى انتقل من 29 الى 38 ٪ فان عددهن لم يكن مناسبا لعدد الفتيان الذى يصل الى 62 ٪ وان الفارق بين الجنسين يصبح اعمق اذا ربطناه بالفوارق الجهوية .

مثال : ولاية تونس عدد المرسمات يساوى 64 ٪ بينما لا يتجاوز 35 ٪ في جهات الجنوب .

ومن المهم ان نلاحظ ان الفترة التي ندرسها لم تعرف تطورا مستمرا اذ انها تميزت بثلاث فترات مختلفة .

— الفترة الاولى : 1959/1964 وفيها تصاعدت نسبة النمو الى 15،6 ٪ عندما نقارنها بالمعدل الذى هو 7،11 ٪ وفي هذه الفترة تناقص عدد المدرسين من الدراسة من 72 الى 23 ٪

— اما بخصوص الفترة الثانية : 1964/1968 التي امتازت بالتباطىء فان معدل نسبة النمو السنوى عرف تراجعا اذ اصبح 8 ٪ مما جعل عدد المدرسين من الدراسة يتزايد من 23 الى 32 ٪

— الفترة الثالثة : 1968/1970 وقد امتازت هذه الفترة بالتصفية وبالتنقيص في عدد التلاميذ ، ويتمثل ذلك في نسبة تطور ضعيفة صحبتها قرارات وزارية اعتباطية تجسمت في الحد من نسبة النجاح وفي تكاثر عدد المطرودين وفي الضغط على مدة الدراسة في المرحلة الابتدائية .

2) التعليم الثانوى :

ان النمو الاجمالي في عدد التلاميذ والمرحلة الثانوية تضخم من 32.924 الى 180.522 في مابين 1956/1970 . فهذا النمو يبرز تقدما ملحوظا في فترة ما بين 1959 و 1968 بين كان معدل النمو السنوى 15 ٪ ، لكن هذا النمو لم يشمل جميع اجزاء التعليم الثانوى بنفس الطريقة . فقد تصاعد المعدل بالنسبة للتعليم الاعدادى من 7 الى 27 ٪ في فترة ما بين 1958/1968 وهذا التصاعد مرتبطا بالتعليم الثانوى الذى تناقص في نفس الفترة من 75 الى 71 ٪ ، كما تناقص التعليم المهني من 18 الى 2 ٪ ، ويجدر بنا ان نشير الى ان التطور الذى تحقق في المرحلة الثانوية لم يحصل بصفة متعادلة بين مختلف جهات الجمهورية ، اذ لا نجد في بعض الجهات الا تركيز المعاهد الاعدادية او المهنية دون بناء معاهد ثانوية كما ان عدم المساواة هذه موجودة اينما على مستوى الجنسين : ففي سنة 1970 لم تتعادل بعد نسبة المرسمين من الفتيات والفتيان رغم تصاعد عدد الفتيات في المرحلة الثانية الذى مرت من 20 ٪ سنة 1956 الى 33 ٪ سنة 1970 .

ان تطور عدد المرسمين بالمرحلة الثانية لم يكن منتظما في الفترة التي ندرسها والتي نستطيع ان نقسمها الى ثلاث مراحل مختلفة :

— مرحلة اولى : تميزت بنمو متباطىء وهي مرحلة ما بين 1959/1964 وكانت نسبة النمو فيها 13،76 ٪

— مرحلة ثانية 1964/1968 وتميزت بتصاعد سريع وكانت نسبة النمو فيها 19،4 ٪ وان هذا النمو لا يمكن ان يكون نتيجة النمو الذى تصاعد في التعليم الابتدائي في الفترة السابقة ( 1959/1964 ) .

— واما المرحلة الثالثة من 1968 حتى ايامنا هذه فهي مرحلة تميزت بارتداد حوالي 30.000 من التعليم الثانوى .

3) التعليم العالي :

ان النمو الاجمالي لعدد الطلبة عرف تزايدا اذ قفز من 2110 الى 10.129 لكن عدم التساوى الاجتماعي والجهوى والجنسي يظهر اكثر في التعليم العالي اذ تمثل ولايات تونس وصفاقس وسوسة اكثر من نصف عدد الطلبة . وكذلك فان مجموع عدد السكان في القطرين يمثل 1/4 عدد سكان تونس في حين ان عدد الطلبة بالقطرين يمثل 1/14 من طلبة تونس .

ونستطيع ان نميز 3 مراحل للتعليم العالي :

— مرحلة اولى امتدت من 1956 الى 1963

— مرحلة ثانية من 1963 الى 69 وتميزت بتزايد متسارع حيث ارتفعت نسبة النمو فيها على نسبة المرحلة السابقة .

— ومرحلة ثالثة من 69 الى 70 تميزت بتراجع في نسبة النمو ، وقد تمثل ذلك في الحد من نسب النجاح في شهادة الباكالوريا التي كانت بنسبة 53 ٪ و 62 ٪ في السنوات 67 و 68 واصبحت 41 ٪ بالنسبة لسنة 1969 و 1970 وقد هذه الفترة اهم نظام الربح خرائيل وصدر قانون يسوى اعتبارات جديدة لتوزيع المنح .

خلاصة :

نلاحظ ان المراحل الثلاثة للتعليم متصلة نسبيا اذ ان كل تقدم او انخفاض بالنسبة لمرحلة من المراحل يؤثر في المرحلة التي تليها .

وان الدراسة الكمية التي قمنا بها تسمح لنا باصدار فقرات ابرزت لنا نزعة هامة في نزعة التنمية اي اتباع سياسة دمقرطية لايصال الى اكبر عدد من القابلين . ومنذ سنة 1964 اخذ الخط البياني لعدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية يتدرج مع ان الواجب ملاحظته هو ان النمو الديموغرافي يتطلب نموا مطردا في عدد التلاميذ اي تصاعدا مطردا في الخط البياني كما ان هذه النزعة تظهر رجلية في عدد المطرودين والراسبين . فالصف العاشر السابع تبلغ بمعدل 30.000 ورسوب 165.000 في امتحانات الدخول الى السنة الاولى من التعليم الثانوي ومنذ 1964 بدأت اثار هذه السياسة تظهر في التعليم الثانوي فبعد المرحلة البائسة بين 59/ 63 تم بعد المرحلة المتصاعدة بين 64/ 68 ، نلاحظ انها تسير في الخط البياني . وان تأييد هذه السياسة يظهر رجليا في مضاعفة الدخول للسنة الاولى من التعليم الثانوي في امتحان الباكالوريا ، وقد سهلت عوامل متعددة منها عامل السن المفروض على كل التلاميذ وعامل الفوارق الجهوية وتأثيرها على التلميذ سهلت تأييد هذه السياسة . فالمدارس المهنية مثلا او المدارس الحرة لا توجد الا في المناطق الكبرى في حين انها اسست لاستقبال المطرودين الذين كثيرا ما يكونون في جهات تحتبر فقيرة .

اما بالنسبة للتعليم العالي فانه عرف بعد المرحلة الايجابية ما بين 63/ 69 مرحلة اخرى تناقضت فيها نسبة النجاح وذلك عبر نظام الامتحانات الانتقائي وعبر عطيلة اعطاء المنح وادخال عامل السن فيما مما يؤدي بابناء الطبقات الفقيرة الذين يدخلون الى التعليم العالي متأخرين في السن كما لا يمكن ان تكون لهم غالبا معدلات ممتازة نظرا لانشغالهم واعمالهم الاجتماعية واهانيتهم العائلية على حياتهم الدراسية .

ومن خلال التعليم العالي تكشف السياسة الانتقائية عن وجهها وذلك عبر عدد التوجيهات نحو الامتحانات الجامعية لوجود نظام الخرائيل الاربعة ، وتضيف الى كل هذا رفض ترسيم الطلبة المرفوضين من ليسة اخرى .

وكما نرى فان سياسة التدفية التي نعيشها داخل الجامعة بداية من 1969 لا يمكن ان تكون الا الامتداد الطبيعي لمرحلة تأخر التعليم الذي ابتدأ منذ 1964 في الابتدائي وان واضعا لعراقيل ناتجة عن النظام التربوي .

دراسة حول مصاريف وزارة التربية القومية :

اننا عندما نلاحظ تطور عدد المرسمين في المراحل الثلاثة وعندما نلاحظ فترات التوقف التي عرفتها هذه المراحل (1964/ 69/68 م) وعندما نربط هذه المعطيات التي لاحظنا التعليم في مراحل الثلاثة في مستوى التمويلات نستطيع زيادة لاثبات ذلك ان نقوم بدراسة عامة لميزانية التعليم ، وتقسمها الى :

1) دراسة تطور المصاريف العامة
2) دراسة تطور المصاريف العامة حسب المراحل .
3) دراسة تطور ميزانية التجهيز والتصرف .
4) دراسة تطور ميزانية التجهيز والتصرف حسب المراحل .

ونظرا لعدم توفر احصائيات كافية فاننا نحدد دراسة الميزانية فيما بين 1960/ 1969 لكن رغم ذلك فان الفترة المدروسة تشمل ثلاثة مراحل اساسية مربط التعليم ( وهي 1964/1968/ 1969 ).

1) دراسة تطور المصاريف العامة 1960/ 1968 :

ان دراسة تطور المصاريف العامة فيما بين 1960/1968 تبين نموا تميز بمعدل سنوي يساوي 14 ٪ ونستطيع ان نميز مرحلتين هامتين :

- فترة تصاعد منتظم مستمر 1960/1966 وكانت فيه نسبة النمو 16 ٪
- الفترة الثانية : 1966/1968 نسبة النمو فيها 2، 7 ٪

وهذا الانخفاض في الميزانية العامة للتربية يحملنا فكرة حول سياسة الانتقاء .

2) دراسة النمو للميزانية العامة حسب المراحل :

ان دراسة مختلف الميزانيات حسب المراحل تبين لنا تطورا انحداريا فيما يتعلق بالقسم المخصص التعليم الابتدائي حيث كان 60 ٪ فاصبح 45 ٪ كما ان دراسة الميزانية تبين لنا تطورا تصاعديا بالنسبة للقسم المخصص للتعليم العالي من 7 الى 11 ٪ ، اما بالنسبة للتعليم الثانوي فقد انتقل من 26 ٪ الى 28 ٪ وفي التعليم الاعدادي من 7 الى 16 ٪ .

ان الانخفاض الذي نلاحظه في الميزانية المخصصة للابتدائي يوضح لنا النقص في تطور عدد المرسمين بهذه المرحلة لكن التضخم الذي حصل في مصاريف المرحلة الثانوية والعالية بداية من 1964 ليس دليلا على تضخم الميزانية العامة اذ ان ذلك التضخم كان على حساب ميزانية التعليم الابتدائي اذ وقع الحد من نسبة المرسمين بهذه المرحلة . هذه النسبة التي نلاحظ انخفاضها اذا ربطناها بنسبة التطور الديمغرافي .

3) دراسة تطور الميزانية للتصرف والتجهيز :

أ- ميزانية التصرف : 1968/1959

لقد عرفت ميزانية التصرف تطورا منتظما في الفترة ما بين 1959 و 1968 ، وكانت نسبته 11،5 ٪ ولا يمكن لهذا التطور ان يدلنا لان نموه مرتبط بحجم عدد المرسمين ، فميزانية التصرف هي ميزانية استهلاكية وتستطيع ان تدلنا على تطور نسبة المتعلمين مع نسبة المدرسين كما تدلنا على نوعية الاطار المباشر .

ب- ميزانية التجهيز 1968/1960

ان هذه الميزانية عرفت تطورا تصاعديا طيلة هذه الفترة التي تميزت بنسبة نمو سنوي معدلها 15،2 غير ان هذه الميزانية عرفت انخفاضا بداية من 1965 حتى 1967 اشهر فيه تقهقر الميزانية من 88 الف دينار الى 53 الف دينار وكان له تاثيرة على انتشار المدارس وتاثيرها مما يؤثر على قدرة استيعاب عدد التلاميذ في سن الدراسة .

4) دراسة تطور مصاريف ميزانية التجهيز والتصرف حسب المراحل 1962/1968 :

أ — دراسة تطور مصاريف ميزانية التجهيز حسب المراحل : 1962/ 1968

ان دراسة تطور ميزانية التجهيز حسب المراحل تبرز لنا وجود تصاعد عام فيما بين 1962/ 68 فبالنسبة للتعليم العالي انتقل هذا التطور من 2 الى 23 بنسبة معدل 11.% ، اما بالنسبة للتعليم الاعدادي فقد تصاعد من 6 الى 10 % بمعدل قدرة 12.% وبالنسبة للتعليم الثانوي تصاعد من 41 الى 42.% بنسبة معدل قدرة 39.% ، اما فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي فقد تناقص تطورة من 51 الى 17 .% بمعدل قدرة 37.% وان التصاعد في ميزانية المراحل الثلاثة الاولى لم يكن راجعا الى الزيادة في الميزانية العامة بل كان على حساب ميزانية التعليم الابتدائي .

ب — دراسة تطور ميزانية التصرف حسب المراحل 1960/1968 :

ان دراسة مثل هذه تبين لنا تطور الاثار المباشر تطورا كيفيا وكميا ونستنتج القول من اول وهلة ان تطور مصاريف التجهيز في التعليم العالي كان متصاعدا ويساوي 8 % بعد ان كان 5، 7 .% اما بالنسبة للتعليم الاعدادي فقد عرف هو الاخر تطورا : من 5،7 الى 15.% بمعدل قدره 5،23 .% اما ميزانية التجهيز في التعليم الابتدائي تقهقرا ، من 62 الى 52 % بمعدل قدره 5، 58 .% ، ومن ناحية اخرى فان تطور عدد المدرسين لم يتبع نفس التطور الذي حصل في عدد التلاميذ مثلا : في التعليم الاعدادي : نسبة تطور عدد المدرسين تساوي 2، 16 .% في الفترة 1960/ 1968 في حين كانت نسبة تطور المدرسين تساوي 10،7 % .

وفي الختام نستنتج القول بان الانخفاض المسجل في ميزانية التصرف والتجهيز كان له تاثير على توقف عدد المدرسين من ناحية وعلى بناء المدارس من ناحية اخرى مما انتج تكاثر عدد التلاميذ في القسم الواحد زيادة على انخفاض توعي في الاطار المدرسي نتج على انخفاض في ميزانية التأطير .

ان دراسة مختلف الميزانيات تبين لنا ان الاضطرابات التي اثرت على عدد المدرسين بكل مرحلة من مراحل التعليم تجد تفسيرها بالنظر الى الاضطرابات التي وقعت على الميزانية . كما تبين لنا توقف تعميم التعليم راجع الى انخفاض الميزانية العامة للتعليم الابتدائي كما ان تصاعد عدد المدرسين في التعليم الثانوي والعالي 1963/1967 راجع الى تصاعد في ميزانية المرحلة الثانوية والعالية وان انخفاض الميزانية العامة لجميع المراحل بداية من 1967 ، قد كان السبب المباشر في تعثر سياسة الانتقاء وتعميمها في جميع المراحل ولقد اثر هذا الانخفاض بصورة خطيرة ومقلقة المرحلة الابتدائية التي كانت تنتخب منذ 1964 في الصعوبات المدرسية عن سياسة الانتقاء هذه ويزداد خطورنا بالخطورة عندما نعلم ان لهذا الانخفاض انعكاسات في المستقبل على جميع المراحل اذ ان التعليم الابتدائية مرتبط عضويا بالمراحل الاخرى فاي ضرر يتعكس على هذه المراحل كما ان تقهقره يؤثر فيها .

ما هي اسباب ظهور السياسة الانتقائية ؟

ان ظهور سياسة الانتقاء مرتبط باضطراب التحويلات الذي لاحق هيكل المراحل وهذا الاضطراب لا يرجع الى مستوى الحالة الاقتصادية في البلاد كما يؤكد البعض بل هو راجع الى اختيار سياسي اذ ان سياسة التعميم التي اتخذت اثر الاستقلال ليست دليلا على ازدهار اقتصادي نظرا لان معظم ثروات البلاد كانت بايدي المعمرين فسياسة التعميم هذه كانت مرتبطة بعاطفتين اساسيين :

— احتياج جهاز الدولة بعد الاستقلال الى اطارات يدعم بها بناءه الاقتصادية والثقافية فكانت سياسة تعميم التعليم المخرج الوحيد .

— السبب الثاني فيرجع الى حضور الجماهير الشعبية في الحاجات التربوية وارهما لشعار ديمقراطية التعليم

الا ان الفترة التي امتدت ما بين 62/ 64 شاهدت توقفا في ايجاد مواطن شغل كافية مما جعل الدولة توقف سياسة التعميم عوض توفير مواطن الشغل في مخططات اقتصاد المستقبل . مما اعطى الصبغة الحقيقية لطبيعة نظام راسمالي ليبرالي تواجد بتونس منذ 1956.

وكان البعض يعتقد ان راسمالية الدولة (69/62) هي الطريق التي تخرج النظام من ازمته الاقتصادية ففي فترة 62/ 69 وجدت اختيارات جديدة لاطارات جديدة مما جعل الاحتياج الى التعليم الاعدادي والمهني اكثر من ذي قبل ولذلك حاول المخطط العشري ان يوجه السياسة التربوية من جديد انا منه انه يستطيع حل التناقضات التي كانت يتخبط فيها النظام السابق ، لكن الفشل الذي لاقته هذه الفترة يجبر بوادر على عدم قدرة هذا النظام المتمثل في المخطط العشري على الخروج من الصعوبات والتناقضات التي ا فتهـا الفترة السابقة . ولقد توضح ذلك الفشل في السياسة التربوية بداية من سنة 1967 وذلك بالتنقيص من ميزانية التعليم وبعد سنة 1969 ورجوع الى الاقتصاد الليبرالي تتصاعد سياسة الانتقاء اكثر فاكثر فتمس بدرجة اولى الجماهير الشعبية وذلك برفض 70.000 من التعليم الابتدائي و 30.000 من الثانوي وبعشرات مئات من الدالبة، كما وقع رفض اكثر من 1000 مدرب من التعليم الابتدائي .

ان سياسة التصفية المتصاعدة تتجسم هذه الايام في مشروع وزير التربية ذلك ان تطبيقه يتحتم الغاء العدد الاكبر من الدالبة خصوصا في السنوات الاولى كما ان تطبيقه يستوجب ايجاد تنايا اداريا وبيداغوجيا غير ديمقراطي داخل الجامعة وان الدارس لهذا المشروع يدرك ان الازمات الدورية التي توالت على الجامعة منذ 1967 والتي عبرت عنها الاضرابات والمظاهرات والاضرابات لا يمكن تفسيرها الا برجوعها بالفشل الذي لاقته سياسة التعليم منذ 1964 في الابتدائي و 1967 في الثانوي و1969 في العالي .

وخلاصة القول فان فشل السياسة التربوية واضرابها مرتبط بفشل واضراب السياسة الاقتصادية ذلك ان النظام الاقتصادي بالبلاد بحكم ارتباطه وتبعيته للنظام متكامل يخدم مصالح البرجوازية الشعبية

ان هذه التبعية الاقتصادية ناتجة عن عدم استغلال الثورات الوطنية لتصنيع وطني مما يحدد من تطور قوى الانتاج الامر الذي يؤدي الى انعدام توفير مواطن الشغل .

ان سياسة التصفية اذن هي النتيجة الحتمية لافلاس التوجيهات في قطاع التعليم ومرد هذا الافلاس هو محاصرة الاقتصاد الوطني من طرف السوق الراسمالية العالمية ولذلك فاننا نعتبر ان سياسة تعليمية ديمقراطية ووطنية لا يمكن ان تجعل عدد المتعلمين رهينا بايدي السوق بل بالعكس يجب عليها ان تدرس مواطن شغل وبذلك بتصنيع البلاد تصنيعا مستقلا وذاتيا باستثمار الثورات الوطنية استثمارا لا يخدم الا المصالح الحقيقية للجماهير الشعبية .

## III التمثيل النقابي

ان انعدام الديمقراطية الحقيقية للتعليم بتونس كما تبين من تحليل السياسة التعليمية في الجزء الاول من التقرير قد ادى الى فراغ على المستوى النقابي فاصبحت النقابة هيكلا لا يسودى المناضلين ذاته اى التمثيل الحقيقي للقاعدة الطالبية واصبحت من ناحية اخرى تابعة لقوى سياسية خارجية بأرية عطيـــة .

وكان من نتيجة انعدام التمثيل الحقيقي للطالبة ان اصبحت مطالبها غير مضمونة وعرضة للتصفيات الوزارية من ناحية وأن يحسوا عاجزين عن التعبير عن آرائهم بحرية وايصال صوتهم للرأي العام الديمقراطية في البلاد من ناحية اخرى .

ولمواجهة الطالبة لهذا الوضع النقابي المزيف واهذا التمثيل الشكلي اقتنعوا بضرورة النضال من اجل تمثيل حقيقي وديمقراطي فقاموا بحركة ديمقراطيـة سعوا الى تنايعها رغم القمع المسلط عليهم .

وهكذا تبين ان الاسباب الحقيقية لما يسمى بالازمات الطالبية راجع اساسا لانعدام التمثيل الحقيقي على المستوى النقابي نظرا لتبعية المنظمة الطالبية لقوى سياسية خارجة عن نطاق المجموعة الاجتماعية التي تمثلها هذه النقابة ، وهذه التبعيات تتبين في ثلاث مستويات .

1) تبعية ايديولوجية : حيث ان المنظمة يحركها النظام السياسي القائم الذي يتمتع بدورة على المستوى السياسي المحلي الى اقرار الحزب الواحد مما يؤدي الى الاستنتاج بان النقابة يحركها الحزب الحاكم بأرية غير مباشرة .

2) تبعية فكريـــة سياسية : تتجلى في حضور فعلي واشراف مباشر على مؤتمرات المنظمة وندواتها وتسود ارياتها الى خرق للسير العادي لهذه الندوات والمؤتمرات والى السيارة على الانتخابات فيها مثلما وقع في مؤتمر قربة .

3) تبعيـــة اعـــلاميـــة : تتمثل في :

- فرض رقابة على صحيفة المنظمة ومنشوراتها .
- فرض رقابة على نشاطاتها الفكرية عامة والمسرحية خاصة .
- عدم تمكين الهياكل القاعدية من نشر لوامع الجلسات العامة والجرائد المنظمة من طرف الطلبة وعدم تمكين هذه الهياكل من الاعلان عن نشاطاتها للقاعدة الطالبيـــة .

هذه التبعية تجعل من المنظمة ممثلة لمصالح السلطة المسيطرة عليها اكثر من تمثيلها لمصالح القاعدة الطلابية والظاهرة الموضوعية التي نتجت عن هذه التبعية من القطيعة التي لامتها الطلبة عامة والقوى الديمقراطية عامة اثناء الازمات قطيعة بين الهياكل المديرة للمنظمة وبين القرارات التي تتخذها القاعدة في المجلسات التي تنظمها الهياكل القاعدة التابعة لنفس المنظمة .

لقد تظاهرت هذه الهياكل للمارس الفعالية التي تختارها القاعدة مثل : تنديد الهياكل الاداريـــة بالاضراب الذي شنته كافة الطلبة بالجامعة اثناء ... وادانتها للطلبة ببارد و .

نظرا لهذه القطيعة اقتنع الطلبة بان هذه الهيئات الادارية لا تمثل مصالحهم ولا تعبر عن آرائهم وقد زاد هذه القطيعة حدة والهيئات الادارية تحتفظ بطبيعة النفوذ واتجاهه لها لبقية هذه المؤتمرات المراقبة والموجهة . فتسلسل الاضراب النقابي والتظاهري كان دائما من الادارة نحو الهياكل القاعدية وبالتالي تحمل القاعدة بحيث تستطيع الهياكل الادارية حل كل هياكل فرع او مكتب فيدرالي لا تزال على تصرفه او موقفه مثـــال حل المكتب الفيدرالي وهيئات الفروع بكليتي العلوم والاداب بعد زيارة روجيه لتونس .

واعتبارا للتبعية التي تخضع ادارة الاتحاد لاشراف السلطة المركزية تكون الهياكل القاعدية نفسها خاضعة موضوعيا لهذا الاشراف ورغم قيام القاعدة الطلابية بانتخاب هياكلها القاعدية فان قوانين الاتحاد لا تعترف لهذه الهياكل لتمثيل القاعدة تمثيلا صحيحا وقد سمحت الهيئات الادارية السابقة الى عدم تبليغ المندوبين وعدم الاعلان عنه مما يجعل عدد البطاقات الموزعة في القاعدة غير معروف وذلك يترك مجالا واسعا للتلاعب بعدد المؤتمرين حسب مصلحة هذه الهيئات الادارية - مثال : حضرت الهيئة الادارية السابقة للمؤتمر الثامن عشر عدد المؤتمرين الممثلين بما يقارب ثلاثة الاف طالب بكلية الآداب في سبعة وعشرين مؤتمرا وذلك بالعدد نفسه من البطاقات المسلمة لفروع هذه الكلية سيما وان عدد المؤتمرين عن كلية الشريعة بحيث بلغت ثمانية وعشرين ممثلا عن الفئة الطلابية تقريبا .

هذه القطيعة بين الهيئة الادارية من جهة والهياكل القاعدية والطلابة من جهة اخرى الى جانب أبيحة التزوير فيما مع اضطراب عدد المندوبين والمؤتمرين . على هذه المعطيات افرغت المنظمة من دورها النقابي الصحيح .

وتنبيها الى هذه الاسباب الجو الذي تجرى فيه الانتخابات والحيف الذي يقع في سيرها ونتائجها فكثيرا ما يحرم من الكافة القاعدة الطلابية في ورقة واحدة تحرم بمكان ما في بينما يقع اعلام الانصار بالاتصال الشخصي هذا مع المطالبة والتأجيلات لمواعيد الانتخابات وذلك قصد اقناع الطلبة والحد من انخراطهم بالشؤون النقابية .

وابرز مثال على تزييف الانتخابات وعلى خرق قوانين المنظمة الطلابية والدور الذي لا يقدر الى في المؤتمرات ما حدث بقريبة في المؤتمر الثامن عشر حيث عدت اقلية من المؤتمرين يبلغ عددهم 74 من جملة 180 مؤتمر ، عدت الى قاعة اعمال المؤتمر والقيام بانتخابات مزيفة وذلك بالاعتماد على دعم ياتيها من اطارات خارجة عن المؤتمر . وقد رفضت اغلبية المؤتمرين اى 110 مندوبا الاعتراف بهذه الانتخابات وذلك في عريضة وقع عليها هؤلاء وسلموها نسخا للسلط .

اضف الى ذلك ما تسلط من ضغوط وعنف على الهيئة المترئسة للمؤتمر اثناء سير الاشغال وعلى بقية المؤتمرين بعد قاعة هذه الاشغال . وقد اجبر رئيس المؤتمر على الاستقالة وضرب احد اعضائه مما ادى الى نقله الى المستشفى .

كل هذه الاسباب والظروف ادت الى وجود نقابة شكلية لا يعترف الطلبة بشرعيتها مع اقتناعهم بضرورة على القيام بدورها النقابي ما دامت هذه الظروف المنافية للديمقراطية قائمة في كل هياكل المنظمة ونشاطاتها .

## المفاهيم والاتجاهات القاعدية للنقابة الديمقراطية

النقابة الطلابية هي منظمة تربط وتجسم العلاقات المزدوجة بين الجماهير الطلابية والجماهير الشعبية . وهي تقوم بتوعية الطلبة وتكوينهم حتى ينهضوا لتدعيم الوعي اللازم لمسؤولياتهم كمناضلين في خدمة الشعب وهي اطار لحرية التعبير والتفكير والتنظيم وتشمل في صلبها جميع الطلبة مهما اختلفت اتجاهاتهم السياسية فالنقابة الطلابية ركن من اركان الاطار الذي يقام النضال الديمقراطي في البلاد . ولكي تقوم النقابة بدورها في النضال عن مطالب الطلبة والتعبير عن ارائهم يجب ان يكون الاطار المسير لها نابعا من القاعدة مباشرة وخاضعا لاشرافها وهذا المفهوم للنقابة قد حدد من طرف القاعدة اثناء الاعمال التحضيرية للمؤتمر الاستثنائي في المؤتمر العاشر

وان التمثيل داخل الكليات والاحياء الجامعية والمعاهد يجب ان يشكل جزءا من التمثيل النقابي بصفة عامة. فلا يمكن لهيئة تنوب الطلبة في اي مؤسسة جامعية ان تقوم بدورها بنجاعة وعلى وجه ديمقراطي الا اذا كانت مرتبطة ارتباطا عضويا وقانونيا بالنقابة الطلابية. وعلى هذا الاساس لا يمكن من مسئولين في الديوان القومي للشؤون الجامعية او لغيرهم ان ينظموا الانتخابات او يشرفوا على هيئات تمثل الطلبة في مؤسساتهم.

وان الطلبة الذين يواجهون نظاما تعليميا واحدا ومصالح واحدة من ناحية الجوهر وهي متماثلة ومرتبطة وان تجزئتها يفرغ وحدة النقابة في جميع المؤسسات والمياكل الجامعية وفي كل المستويات التعليمية. وتبعا لهذه الفكرة لا يمكن تكوين النقابة الطلابية بهيئات منفصلة عن بعضها وليس لها قانون يذيبها. كما لا يمكن الاستغناء عن النقابة كمنظمة قومية وكما اريد لي فيه الطلبة ارائهم في المشاكل الجامعية والمشاكل القومية للجماهير التونسية في خوضها لمعركة الاستقلال الاقتصادي والثقافي والسياسي.

وقد وافقت لجنة الشؤون الداخلية في الاعمال التحضيرية للمؤتمر الاستثنائي الذي عقد بالمركب الجامعي على قانون اساسي وقانون داخلي يحددان مطمح الهيئة الادارية والمياكل القاعدية: فكان الاتجاه الذي يسير فيه سلم التفويض هو من القاعدة الى الادارة. بحيث تنتخب القاعدة ممثليها في الفروع وتنبثق عن هيئات الفروع الهيئة الادارية. وبحيث تكون السلطة الفعلية بيد القاعدة الطلابية اذ ان امكانية حل الهيئات وسحب الثقة منها لا يتم الا من القاعدة الى الادارة ولا العكس.

ولذلك فنحن ان نعتقد ان من بين اسباب الازمة في هذه السنة هو السيارة مجموعة لا تمثل القاعدة الطلابية على النقابة تعتقد كذلك ان ان تقسيم التمثيل الطلابي وتجزئته وفرام الحامة من محتواها الحقيقي هو زيادة تعقيد المشاكل ومشاركة في تصعيد الازمات اذ لا يمكن بحل اي مشكل بتجاوزه بل يجب الفاره الى الاسباب الحقيقية التي خلقته وهي حسب راينا السيارة الخارجية على الاتحاد العام لطلبة تونس.

## III - استقلال الجامعة و تسييرها الذاتي

الجامعة هي مؤسسة تربوية تنظم مختلف الياكل والاعمال العلمية والفكرية وتوجيهها - لذلك يجب ان تكون لها الصلاحيات اللازمة لتحقيق هذا الدور ، مما يفرض ان توفر لها اطارا قانونيا واقتصاديا وياكل قانونية ومتسع من حرية الحركة والتفكير .

وقد تضمن قانون 1969 في الباب الثاني والفصل الخامس) قدرا هاما من ذاتية الجامعة فاكد على انها مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي - ولم يات قانون 1969 اعتباطا وانما نتيجة للحوادث الجامعية التي وقعت سنة 1968 والتي كان من بين مطالبها تحقيق شخصية الجامعة . الا ان مشروع وزير التربية السيد محمد المزالي يرمي الى القضاء على هذه الشخصية تماما على اساس ان الجامعة يجب ان لا تكون حرة وذلك لارتباطها بالامة في حين ان الواقع يثبت انها لن تكون مرتبطة بالامة ارتباطا ناجعا الا اذا كانت حرة ولها ذاتيتها .

كيف تتحقق اذا ذاتية الجامعة ؟

والمقصود بذاتية الجامعة هو تحقيق ديمقراطية هياكلها الداخلية من رياسة هذه الديمقراطية يمثلا مركزية النفوذ والتسيير في مؤسساتها وذلك لا يتم عمليا الا باستقلال الجامعة على المستوى الاداري وعلى المستوى العلمي .

/) الذاتية الادارية :

ان ما يضمن الذاتية الادارية للجامعة هو مبدأ الانتخاب الداخلي في كل المؤسسات الجامعية اساسية وضرورية للوصول الى المراكز الادارية العليا .

1) مركز العميد في الكليات : العميد هو مسئول اداري مكلف بحل المشاكل الفنية للكلية ويضمن السير السليم للتعليم والبحث في الكلية مما يفرض ان يكون العميد نابعا من المؤسسة نفسها وعارفا بشؤونها ومشاكلها وصاحب دور وايفي في تسيير عملها ويجب ان يكون متحصلا على ثقة الاساتذة والطلبة حتى يتحقق الانسجام بين العميد كمسئول وبين الوسط الذي يعمل فيه .

وان هذه الصلاحيات اللازمة للعميد من معرفة بالوسط وتمتع بالثقة وانتماء للكلية : هذه الصلاحيات لا تتوفر فيه الا اذا كان استاذا ذا كفاءة علمية وخبرة تقنية وعقلية متطورة حاصلا على منصبه هذا بالانتخاب الديمقراطي .

ويرى مشروع وزير التربية ان العميد يمكن ان ينتخب من بين قائمة الاساتذة الذين يقع تعيينهم من طرف الوزارة ، والتناقض في هذه الطريقة واضح جدا اذ فرد عملية التعيين وتصاعدها بالقيام بعملية انتخابات شكلية ومزيفة وزيادة في الاحتياط يرى المشروع على تعيين مدير للكلية يتمتع بالصلاحيات الحقيقية في ادارة الكلية مما يفرض مهمة العميد المنتخب من محتواها ومما يتناقض مع تحقيق الذاتية الادارية للجامعة - فتعيين مدير للكلية ينافي الديمقراطية في الوسط الجامعي من نواح ثلاث :

أ) هذا التعيين يلغي جدوى انتخاب العميد الذي يصبح بمقتضاه صاحب سلطة شرفية لا عمل له سوى ان يمثل كامل ميزانية الكلية ويمثل وجودا زائفا للادارة الديمقراطية .

ب) هذا التعيين للمدير يزيد من بيروقراطية التي من شانها ان تستنزف الامكانيات المالية وتعطل سير العمل الاداري وتنقص من نجاعة ما يسودي الى تضرر مصالح المرتفقين به وتراكم المعاكسل في المكاتب المتعددة .

ج) هذا التعيين يسودي بالمدير الى التمتع عطيا بسلطة فردية قد لاتتطابق مع الوجهة التي ترغب فيها الاغلبية الموجودة بالمؤسسة مما يسودي الى تضارب وتناقض بين الادارة من ناحية وبين الطلبة والاساتذة من ناحية ثانية .

وإذا كان المشروع قد لامس ضعفا في الادارة بالكليات فان هذا الضعف لا يرجع الى ان العميد كان منتخبا بل الى عدم وجود النصوص القانونية التي تلزم رئيسه ثم الى وجود كاتب عام معين يتاركه في التسيير الاداري . هذا الى جانب نقص كبير في نجاعة السلطة الادارية يتمثل في عدم اشراك الطلبة في تسيير المؤسسة في حين انهم يمثلون الركن الاساسي في هذه المؤسسة . وعليه فان "قوة" الادارة التي تاتي من نجاعة التسيير تتحقق الا بمشاركة الطلبة عن طريق نوابهم المنتخبين في تسيير امور الكلية .

2) مجلس القسم : يرى المشروع ضرورة حضور اربعة نواب عن الطلبة في مجلس القسم ولكنه لا يرى ضرورة مشاركتهم في التقرير والتنفيذ مما يسودي الى مشاركة زائفة لا [illegible] من وراء حضور الطلبة في مجلس القسم [illegible] تحديد مستويات البرامج والتنسيق بينها وكذلك الحاقة بين الطلبة والاساتذة والسهر على سير عادي وعادل للامتحانات والاختبارات غير ان هذا الحضور لا يكون ناجعا وحقيقيا الا اذا كان نواب الطلبة من الكليات مثل بالبقية الاخرى الموجودة في مجلس القسم وهذا مع التاكيد على وجوب الانتخاب الديمقراطي لهؤلاء النواب الممثلين الطلبة .

3) مجلس الكلية : ينص المشروع على حضور ستة نواب للطلبة في مجلس الكلية بحيث يكونون ثلاثة ارباع عدد اعضاء من الممثلين التابعين لمناطق قروية متعددة ومختلفة بعيدة كل البعد عن المشاكل الرئيسية بالجامعة سواء كان ذلك على المستوى الفني او على المستوى العلمي .

اذا بحثنا على المعيار الذي يعتمد على اساس عدد نواب الطلبة في هذه المجلس نجد ان هذا العدد ضئيل من ناحية ولا يستجيب لجدوى الديمقراطية في المشاركة ولا يتفق مع الوزن الحقيقي للمنتمين الطلبة بالامر في الحياة الجامعية وهم الطلبة . وهذا يكون من الخطا والظلم ان يقتصر مجلس الكلية على المنتمين بالامر مباشرة الى الادارة والاساتذة والطلبة الذين يجب ان لا ينفذ تسييرا لا يتطابق مع مصالحهم وتطلعاتهم مع الدروس الدائمة لمطالبهم وهذا لا يتم الا اذا كان لصوتهم من القيمة كالاداريين الاخرين . ربما ان ما يصدر من هذا المجلس المشتمل على المنتمين بالامر والمعنيين به اكثر انسب ما يكون ان يباشر في الكلية فان تمثيلهم المجلس لا بد ان يكون له نفوذ تقرير دون الاقتصار على الدور الاستشاري الذي يفرغه تدريجيا من دوره في التسيير التقني والعلمي للكلية .

4) مجلس الجامعة يضم مجلس الجامعة الذي يقترحه المشروع ممثلين من الوزارات ومكتبات الدولة والهياكل ومختلف المناطق القروية وموجة من المصالح الادارية مما يجعل حضور 7 نواب عن الطلبة لا معنى له وسيسيء الى ظاهر الاراء السديدة الى حد يمثل العمل الناجح لهذا المجلس وان مجلس الجامعة حقيقيا للجامعة لا يقدر تصوره الا في اطار مجلس مركزي لمختلف مجالس الكليات التي تضم بدورها كما قلنا الاداريين المختصة والاساتذة المختصين وعن اذن فان مساهمة الطلبة بمشاركة الطلبة يجب ان تكون ناتجة عن كل قسم في اية كلية بمجلس الجامعة وتكون مهمة هؤلاء بمجلس الجامعة الاتجاه العام للتعليم العالي والتنسيق بينه وبين الواقع الاقتصادي بالبلاد

5) الامن الداخلي في المؤسسات : يتدعم المشروع باحتشام عن "الشرطة الداخلية" في الكليات تعتمد اساسا على الحراسة دون ان يعين الاطار التي ستقوم بهذه المهمة ومراكز انتمائها ومثل هذا الاطار البوليسي داخل الجامعة يعتبر خرقا فظيعا للمبادئ صيانة الجامعة وتحديا سافرا على المبادئ الاساسية للديمقراطية المتمثلة في احترام حق الطالب في الادلاء برايه بكل حرية في مجمل المشاكل التي تهمه من قريب او بعيد سواء كان ذلك على المستوى الجامعي او على المستوى القومي .

المستوى العلمي :

ان الفادة بان تكون الجامعة مؤسسة علمية مستقلة لا يعني ابدا كما يرى البعض ابتعادها عن الواقع القومي وعدم قيامها بالدور الفعال بحيدتها والمتمثل في المساهمة الفعالة في تغيير هذا الواقع وتاويره . ونحن نرى ان تحقيق هذا الشرط هو وحده الكفيل بابراز وتدعيم هذه الصلة الموضوعية وتمكين الجامعة من القيام بدورها الرئيسي الهام في احسن الظروف .

ولقد اثيرت مشكلة هذا الارتباط بين الجامعة والواقع القومي في كثير من المناسبات وعبرت السلطة في غالب هذه المناسبات عن تخوفها وذعرها من عدم وجود هذا الارتباط وعن بحث الطالب عن المشاكل الحيوية التي يعيشها الشعب في معاناته اليومية من اجل التطور والحرية والاستقلال ومن اجل بناء اقتصاد قوي ومزدهر . ونحن نسأل عن مدى صحة هذه الدعوة وما هو محتواها ، اولا ونسأل ثانيا عن المسؤول الحقيقي عن هذه القطيعة المزعومة .

ان الرد عن السؤال الثاني بديهي وبسيط انطلاقا من المبادئ الديمقراطية تجعل انسانا مسؤولية امر هو ابرأ الناس منه فكيف ، وحسب اي منطق وقانون يمكن ان يحمل الطالب مسؤولية وجود هذه القطيعة وهو الذي ابعد دائما وابدا عن كل مراكز المسؤولية في تسيير شؤون هذه المؤسسة وتحديد دورها واتجاهاتها . ونحن نقول تبعا لهذا بأن الطالب بري من هذه المسؤولية بل انه تحية اولئك الذين يحاولون خلق مثل هذه القطيعة وتعميقها .

اما الرد عن السؤال الاول والقائل بأسبقية وحقيقة وجود قطيعة بين الجامعة والواقع القومي فنحن نقول بان هذه القطيعة ليس لها وجود على المستوى الموضوعي غير انه يمكن ان توجد على المستوى الوعي الذاتي سواء بالنسبة للطالبة ام لغيرهم .

واقد اوضحنا في دراستنا عن سياسة التعليم بتونس ومحاورها مدى ارتباط هذه السياسة بالاختيارات الجوهرية التي تحددها الدولة في مختلف الميادين : الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والايديولوجية ومثل هذه الاختيارات هي التي تحدد الواقع وتعطيه صبغة معينة دون اخرى وهكذا فان دور الجامعة ومهامها تحدد حسب هذه الاختيارات وخاضعة لمتطلبات هذا الواقع المحدد بالذات ومن هنا فان دور الجامعة هو الرد على الحاجيات والمتطلبات المحددة في اطارات اياما كانت وتكون هذا الرد متمثلا في تصدير الاطارات الفنية اللازمة والخبرات العلمية في مختلف الميادين (الصناعة ، التجارة ، الفلاحة ، المالية ، التعليم مع بقية القطاعات الاجتماعية الاخرى ..)

وانطلاقا من هذه المعطيات فان الدولة والسلطات المختلفة منها وبالخصوص بقطاع التعليم هي التي تحدد عدد الداخلين وعدد المتخرجين من الجامعة وتحدد التخصص وتبعا لكل هذا في مختلف طاقة تتطلبها والحاجيات التي تطلبها الاختيارات الجوهرية لسياسة البلاد المنبثقة من ارض الدولة ، ينتج عن هذا كله تحديد توجيه الطالب الى الفروع المختلفة من التعليم العالي (فالوضع العام بالبلاد يطلب منه عددا معينا من المتخصصين في علوم الاقتصاد او الهندسة او الفلاحة او الادارة العمومية او التعليم مع بقية التخصصات الفنية والاجتماعية الاخرى كالطب والبحث العلمي والبتروليوم والهندسة المعمارية والالكترونيك والبرق والهاتف والكهرباء الخ ..) اعتبارا لكل هذه المعطيات يقع تحديد نوعية المواد الدراسية والبرامج في محتواها وكيفية تدريسها وتوزيعها .

وبالتالي فان ارتباط الجامعة بواقع البلاد — مهما كان هذا الواقع — هو ارتباط عضوي وموضوعي لا ينكره احد . وان عدم الوعي الذاتي بمثل هذا الارتباط لا يعني ابدا عدم وجوده كحقيقة واقعة و ملموسة .

ونحن من جديد لتحديد رسالة الجامعة ودورها في تطوير الواقع القومي وتغييره فنقرر من جديد ايضا ان هذه الرسالة لا يمكن ان تؤدى بقدر ادنى من الامانة والمسؤولية الا اذا تحققت داخل هذه المؤسسة انسب درجة من العلمانية ومن حرية البحث والتعبير والاستقلالية الذاتية . وقبل التفصيل في تحديد هذا الدور يتحتم ان نقف عند نقاط هامة لها انعكاسات جوهرية في تحديد مثل هذا الدور وتخص صلة الجامعة بسوق التشغيل فنحن لا نوافق اطلاع التعليم بصفة اعتباطية وفي اتجاه واحد لا يعادل اتجاه مكاسب لحاملات السوق ومعطياته الموجودة فحسب وتحديد انتاجية كل المدارس بصفة عامة والجامعة بصفة خاصة داخل اطار معطيات سوق التشغيل فقط بل نرى انه يجب اعتبار رد الفعل المزدوج بين المؤسسات التربوية من جهة والسوق من جهة اخرى وان يقع التفاعل الكامل والشامل بين الجهتين على اساس ان توسع السوق وتخلق مواطن شغل جديدة فيه كلما دعا الامر الا ذلك حتى تستوعب كل الخارجين وعلى كل المستويات ويجب ان يكون عدد الخارجين ومستوياتهم في ارتفاع وازدياد مطرد حسب سياسة تعليمية تهدف لتنمية التعليم وتطويره وديمقراطيته .

وهكذا نرى ان دور الجامعة يتمثل في المساهمة الفعلية في توعية الطالب بواجبه الوطني وتكوينه تكوينا يجعل منه عنصرا مسؤولا وواعيا بدوره في خدمة مصلحة الشعب العليا تلك المصلحة المتمثلة اساسا في تحقيق حريته كاملة غير منقوصة واستقلاله الذاتي اقتصاديا وسياسيا واديولوجيا ولكي يتحقق هذا يجب العمل على توفير الشروط الآتية التي نراها الحد الادنى لتمكين الجامعة من القيام بالحد الادنى من المحدد اعلاه .

1 — ان تنطلق البرامج شكلا ومحتوى من الواقع الوطني على ان تأخذه بالتحليل و الدراسة العلمية والموضوعية ، وبمثل هذا العمل يتمكن الطالب من معرفة واقعه القومي معرفة صحيحة و حقيقية ويتمكن كذا من التصرف فيه وتغييره خدمة للمصلحة العليا للشعب. ولا يمكن ان تكون هذه الدراسة ذاتية اذا لم توضع في اطارها الصحيح ونقصد بذلك تحديد هذا الواقع الوطني حسب المنظار التاريخي والسياسي والاقتصادي للاحداث بما هو موقع شعبنا وبلدنا في خريطة العالم الثالث ويلقى الاضواء على طبيعة اتصالاتها بمراكز القوى السياسية والاقتصادية والاديولوجية في العالم.

2 — ولا يمكن ان يتحقق هذا عمليا الا اذا تبنت سياسة مركزية وواضحة المعالم لتونسة الاطارات والتونسة في مفهومنا ليست عملية تبديل اطار بغيار اذ لا ينتفي ان يكون الاطار موسسة من المؤسسات تونسيا في مجموعه حتى نقول بان هذه المؤسسة تونسية شكلا ومحتوى انما التونسة عندنا هي اختيار سياسي يتمثل في تثبيت الذاتية الوطنية للشعب التونسي وتحقيق استقلاله الحقيقي والكامل عن كل نوع من انواع التبعية التونسة هي تمكين الشعب من تسيير نفسه بنفسه وقطع كل السبل امام اي محاولة اجنبية تهدف التدخل في هذا التسيير سواء كان تدخلها بصفة مباشرة او غير مباشرة .

3 - واثارة مشكلة التونسة تستدعي حتما لاثارة مشكلة التعريب . فنحن نرى انه لا يمكن ان تكون تونسة - قيقية بدون تعريب ، والعكس كذلك صحيح اذ لا امكانية للتعريب بدون تونسة ونحن نطرح شعار التعريب كجبهة من جبهات الكفاح التي يقوم بها الشعب داخل اطار التحرر الثقافي والايديولوجي و نحن نعتبر ان السلاح اللغوي من بين الاسلحة الهامة في المحافظة على الشخصية الوطنية وفي تركيز وتوايد حريتها واستقلالها ، وعلى هذا الاساس فقط نفهم دور وهدف التعريب، وكل محاولة تجعل من التعريب شعارا تخدم به مصلحة معينة لفيئة معينة فنحن نرفضها أساسا وندد بها .

وختاما فان تحقيق هذه الاهداف المتواضعة لا يمكن ان يتم الا باعتبار حتمية المشاركة الديمقراطية لكل الاطراف المعنية بمسألة التعليم (الاطار الحكومي المنتمي لمجال التعليم والمتعلمين انفسهم هذه الاطراف الثلاثة يجب ان تستمع بالاولوية وبالامتياز كما وكيفا قبل اي طرف من الاطراف الاخرى ) وعلى المستوى الجامعي فان مشاركة الطلبة في مناقشة وتقرير كل ما يمس بحياتهم الجامعية سواء كان ذلك داخل الجامعة نفسها او خارجها امر حتمي ولا يمكن ان تكون هذه المشاركة ناجعة وفعالة الا اذا كانت داخل اطار منظمة قومية ديمقراطية تتمتع باستقلالها التام مما يوفرلها الحرية المبادرة والمشاركة المنظمة البناءة .

## خاتمـــــــــة

وهكذا نستطيع ان نقول اننا اتينا على تحليل اصول المشاكل التي اعتبرناها محاور تدور حولها الازمات الطلابية وقد تعرضنا من خلال هذه المشاكل الى مختلف عناصر اصلاح الجامعة وهياكلها وبناء الاسس المبدئية التي يجب ان تنظر حسبها الى هذا الاصلاح واخيرا نلخص فنقول ان تحليط ديمقراطيا ونقابة حرة تعكس مطامح المجموعة الطلابية وجامعة مستقلة ومفتحة على آفاق جماهيرية هو ضمان الوحيد للحصول على جامعة هادئة ومنسجمة والوسيلة الوحيدة للقضاء على الازمات التي تقع بالجامعـــة التونسيـــــة .